الأنباء
الثلاثاء 27 ديسمبر 2016

للمرة الأولى منذ 6 أشهر.. ومليارا دينار المبيعات منذ بداية 2016

«الوطني»: المبيعات العقارية تتخطى 200 مليون دينار في نوفمبر

27 ٪ تراجع سنوي للقطاعات العقارية منذ بداية العام

ضعف مبيعات «السكني» مع تباطؤ نمو القروض المقسطة والتسهيلات المصرفية

مبيعات «الاستثماري» تتراجع 1٪ مسجلة 58 مليون دينار

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان سوق العقار تلقى دعما قويا من القطاع التجاري خلال شهر نوفمبر، ما دفع بالمبيعات الشهرية نحو الارتفاع متخطية أكثر من 200 مليون دينار للمرة الأولى منذ ستة أشهر. في حين واصلت أنشطة ومبيعات القطاع السكني والاستثماري تراجعها مقارنة بأداء العام الماضي، مسجلة تراجعا بنسبة 22٪ على أساس سنوي لكلا منهما. وبلغ إجمالي مبيعات كل القطاعات 2,04 مليار دينار منذ بداية العام حتى تاريخه، بتراجع بلغت نسبته 27٪ على أساس سنوي. أما بالنسبة لقياس الأداء السعري لشهر نوفمبر، تشير مؤشرات بنك الكويت الوطني فيما يخص أسعار العقار إلى بعض الاستقرار والتقارب بين الاتجاهات على مستوى كل القطاعات.

وأشار التقرير الى انه بخلاف الأداء الاستثنائي القوي لهذا الشهر، اتسمت مبيعات القطاع السكني عامة بالضعف على مدى العام 2016. حيث بلغت مبيعات القطاع 71,4 مليون دينار، وهي حصيلة إتمام 244 صفقة خلال الشهر. كما تراجعت كل من المبيعات وعدد الصفقات بنسبة 25٪ و21٪ على أساس سنوي، على التوالي. ويتماشى تباطؤ هذا القطاع مع تباطؤ نمو القروض المقسطة والتسهيلات المصرفية للقطاع العقاري.

وبحسب التقرير، فلم تشهد مبيعات القطاع الاستثماري اي تغير يذكر خلال شهر نوفمبر، حيث بلغ إجمالي مبيعات القطاع 57,9 مليون دينار، بتراجع بلغت نسبته 1٪ على أساس شهري، تمت من خلال 112 صفقة، حيث اتسم أداء القطاع بالهدوء على مدى الشهرين الماضيين بصفة عامة، بما يذكرنا بفترة الركود الصيفي، وذلك على الرغم من ارتفاع مبيعات المباني الاستثمارية. كما تراجع مؤشر اسعار المباني الاستثمارية هامشيا في شهر نوفمبر، مزيلا او لاغيا مكاسب الشهر السابق. حيث فقد مؤشر البنك الوطني لأسعار المباني الاستثمارية 4 نقاط خلال الشهر، متراجعا بنسبة 13٪ على أساس سنوي. حيث شهد المؤشر اتجاها تراجعيا خلال الأشهر الثمانية الأخيرة بعد ان حقق أرباحا متواضعة على مدار الربع الأول من هذا العام.

وقد شهد المؤشر تأثيرات قاعدية ناتجة عن الارتفاعات الكبيرة للفترة بين يونيو وأغسطس 2015.

هبوط تاريخي لـ«السكني» لمستويات 2013

اشار تقرير «الوطني» الى تراجع أسعار العقار السكني عن مستوياتها التاريخية، حيث باتت الأسعار قريبة من متوسط أسعار العام 2013. وسجل مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار العقار السكني 152,5 نقطة، بتراجع بلغت نسبته 12٪ على أساس سنوي. وقد واصل المؤشر اتجاهه التراجعي منذ بداية العام 2015، حيث بلغ أعلى مستوياته مسجلا 186 نقطة في يناير 2015، وهو الآن متراجعا بنسبة 18٪ مقارنة بمستويات ذلك الشهر. من جهة أخرى، سجل مؤشر الأراضي السكنية ارتفاعا هامشيا وبلغ 178,2 نقطة في نوفمبر، إلا انه يظل متراجعا بنسبة 9,5٪ على أساس سنوي، كما انه أدنى بنسبة 13٪ من أعلى مستوياته المسجلة في مارس 2014.

ثاني أعلى أداء لمبيعات «التجاري»

أكد تقرير «الوطني» على انفراد القطاع التجاري بدعم سوق العقار لهذا الشهر، حيث ارتفعت المبيعات وصولا إلى 82,5 مليون دينار، وهو ثاني أعلى أداء لهذا العام. وارتفعت مبيعات القطاع بنسبة 5٪ منذ بداية السنة المالية حتى تاريخه مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وقد جاءت المبيعات الشهرية اثر تسجيل 9 صفقات فقط، تمثلت اكبرها في بيع قطعتي أرض تجارية في مدينة صباح الأحمد البحرية بقيمة 20,3 مليون دينار، وارض تجارية في منطقة السالمية بقيمة 2,6 مليون دينار.

المبيعات العقارية	2014	2015	المتوسط السنوي	سبتمبر 2016	أكتوبر 2016	نوفمبر 2016	نسبة التغير (٪) الشهري	نسبة التغير (٪) السنوي
حجم المبيعات (مليون دينار)	355.8	253.5	188.2	148.5	211.8	42.6	-28.7	
سكني	158.3	113.4	79.9	53.3	71.4	-10.6	-24.9	
استثماري	151.0	102.2	58.6	40.5	57.9	-1.2	-52.1	
تجاري	46.4	37.9	10.0	14.4	82.5	725	1.6	
عدد الصفقات المتداولة	635	452	386	256	365	-0.3	-20.3	
سكني	484	323	254	152	244	-3.9	-20.8	
استثماري	143	120	106	99	112	5.7	-22.2	
تجاري	8	8	6	5	9	50	50	
حجم الصفقة (ألف دينار)	557	566	405.7	422.7	580.3	43	-10.6	
سكني	334	352	314.6	350.7	292.6	-7.0	-5.2	
استثماري	1,085	882	552.8	409.1	517.0	-6.5	-38.4	
تجاري	4,937	5,185	1666.7	2860.0	9166.7	450	-32.3	

المصدر: وزارة العدل
ملاحظة: تشمل قاعدة بيانات مؤشراتنا 63 ألف صفقة. ويشمل كل مؤشر متوسط الأسعار الشهرية (لكل متر مربع إذا وجد) وفي حال وجود مناطق ذات نشاط أكبر فيحتسب وفق التقييدات. وتعود بيانات المؤشرات للعام 2010 ويساوي مؤشر السعري العام 2010 100. ولا تحتسب تلك المؤشرات العوامل الموسمية أو عدد أيام العمل كما أنها لا تغطي قطاع العقار التجاري.

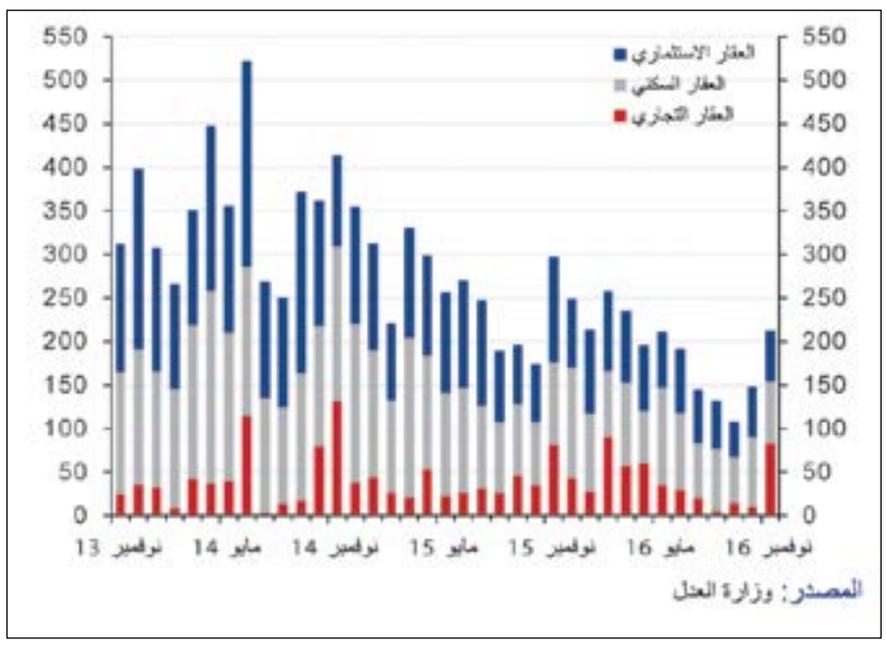

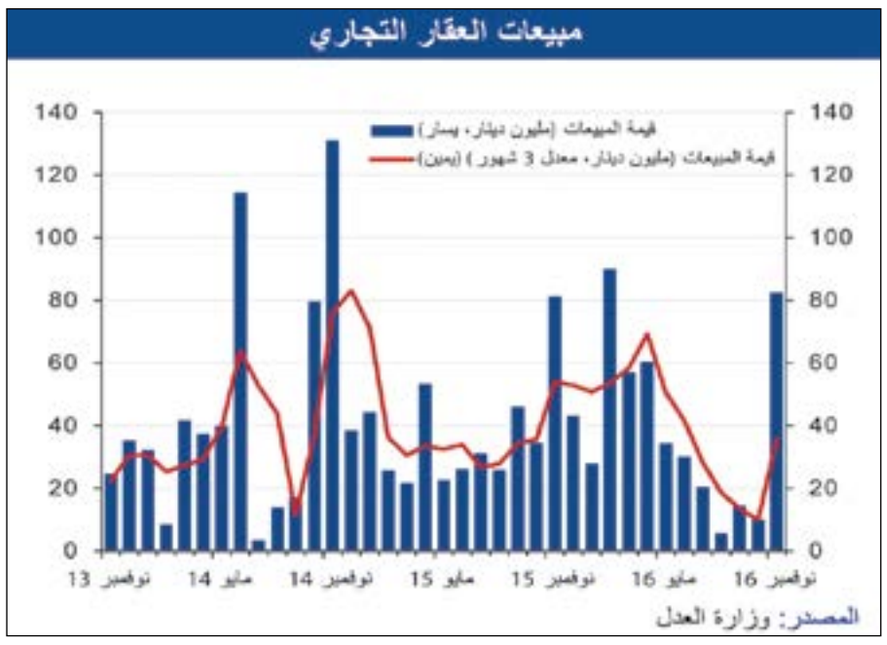

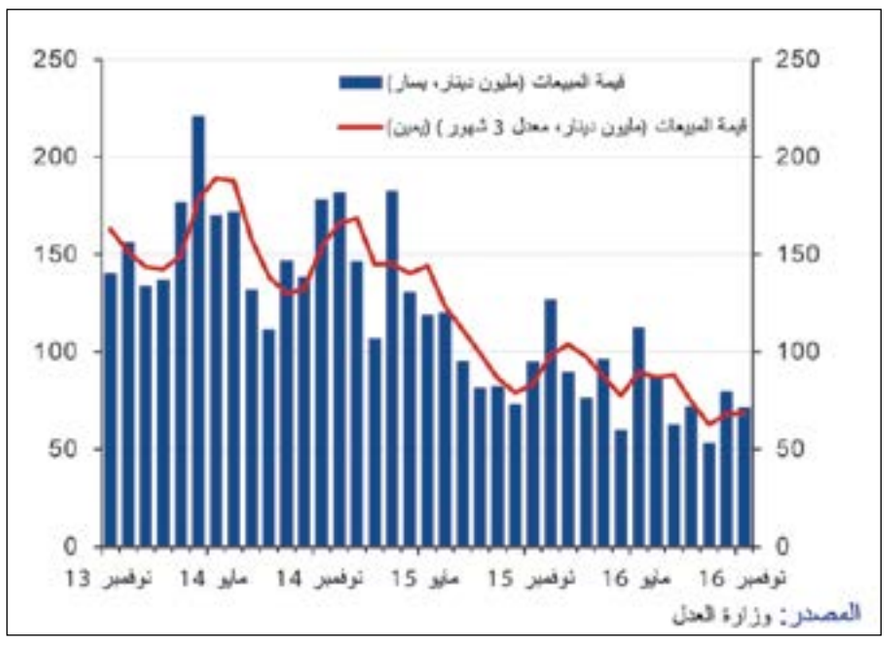

كيف سيكون مستقبل شركات النفط والغاز في 2017؟

محمود عيسى

معظم شركات الحفر الأميركية ستحقق أرباحاً شرط أن تثبت سعر النفط على أكثر من 55 دولاراً

الشركات التي تجاوزت هزة الأسعار لمدة عامين نجحت في تقليص مصروفاتها وتسديد ديونها

قال موقع «فيويل فيكس» إن الشركات الأميركية المستقلة المتخصصة في الحفر والتنقيب عن النفط والغاز ستقود هذه الصناعة وتعيد انتعاشها في العام 2017، وتلك الشركات التي تمكنت من الصمود أمام هزات انهيار الأسعار التي دامت عامين نجحت في خفض مصروفاتها التشغيلية الى النصف، واستطاعت تسديد الديون المتراكمة عليها وزادت مستويات السيولة لديها، وذلك وفقا لما جاء في تقرير لشركة «وود ماكينزي» للأبحاث، التي قالت إن معظم الشركات ستحقق أرباحا في العام 2017 شريطة أن تثبت أسعار النفط على مستوى يتجاوز 55 دولارا للبرميل.

ميزات تنافسية

وقالت الشركة إن شركات الحفر والتنقيب الاميركية المستقلة وشركات الانتاج ستعمل في المرحلة الاولى على التجاوب أولا مع ارتفاع الاسعار، وتملك شركات الانتاج 3 ميزات تنافسية وفقا للتقرير، وهي: إمكانية الحصول على رأس المال، تدني تكاليف استئجار الاراضي التي يتم فيها الحفر والتنقيب، وأخيرا القدرة على كبح جماح المصروفات التشغيلية من جديد إذا ما عاودت الأسعار اتجاها نزوليا.

زيادة الاستثمارات

وأشارت الشركة إلى أن شركات الحفر تستطيع زيادة استثماراتها بأكثر من 25٪ إذا كان متوسط سعر النفط فوق 50 دولارا للبرميل، وستقوم 60 شركة بزيادة انتاجها بنسبة 2٪ العام المقبل، وهي زيادة مؤثرة حسبما يراه توم ويلاكوت معد التقرير والرئيس الأول لشؤون الشركات في وود ماكينزي، معللا ذلك بقوله ان الانفاق قد تقلص بما يزيد على 40٪ خلال الفترة بين عامي 2014 و2016.

ومع ذلك، قال ويلاكوت ان الانتعاش لن يكون سريعا، بل سيكون انتعاشا حذرا وفقا للدورة الاقتصادية التي يشوبها الانتعاش والركود بين آونة وأخرى، وستقوم الشركات بتركيز اهتمامها في المقام الأول على تعزيز الوفورات وتقليص الديون وخفض المصروفات، وتحقيق زيادة متواضعة في الإنتاج.

الاستحواذ والاندماج

أما الشركات الكبرى مثل ايكسون موبيل وشيفرون وشيل وغيرها، فإن مصروفاتها ستتقلص بنحو 8٪ نتيجة تراجع وتيرة الانخراط في المشروعات الرأسمالية الكبرى، ومع ذلك فإن هذا يعني ان بعض الشركات التي تتمتع بمرونة اكبر وانتاجية وقدرة اكثر من غيرها على التعامل مع المستجدات ستكون اكثر جاذبية فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ والاندماج.

وختم التقرير بالقول إن العام 2017 سيكون بوجه عام سنة استقرار وفرص لشركات النفط والغاز التي لديها قوة مالية، وسيسعى الكثير من اللاعبين على الساحة النفطية للبحث عن فرص تمكنهم من التلاؤم والتأقلم وتنمية محافظهم الاستثمارية في القطاع.

2017 ستكون سنة استقرار لشركات النفط والغاز التي لديها قوة مالية قوية

13٪ نمو صادرات النفط الخام الكويتي للصين

كونا: اظهرت احصائيات رسمية امس ارتفاعا في صادرات النفط الخام الكويتي للصين في نوفمبر الماضي 13,4٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل الى 1,21الف طن اي 297 ألف برميل يوميا.

وذكرت الاحصائيات الصادرة عن الادارة العامة للجمارك الصينية ان صادرات الكويت ارتفعت في الفترة من يناير الى نوفمبر 2016 بنسبة 16,8٪ على اساس سنوي لتصل الى 325 ألف برميل يوميا.

وأضافت ان واردات الصين من النفط الخام ارتفعت في الشهر الماضي 18,3٪ على اساس سنوي لتصل الى 7,91 ملايين برميل يوميا.

ووفقا للإدارة فقد تفوقت السعودية على روسيا هذه المرة لتصبح اكبر مورد نفط للصين الشهر الماضي اذ قفزت صادراتها للصين 29,2٪ لتصل الى 1,15 مليون برميل يوميا تليها في المرتبة الثانية روسيا بوصول صادراتها الى 1,13 مليون برميل يوميا بزيادة نسبتها 17,9٪. واحتلت انغولا المرتبة الثالثة بصادراتها التي ارتفعت بنسبة 39,9٪ لتصل الى 854 ألف برميل يوميا فيما احتلت العراق وإيران المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي.

روسيا: انخفاض إمدادات منتجات النفط 2,5٪ في 2017

رويترز: قال نائب وزير الطاقة الروسي كيريل مولودتسوف إن إمدادات بلاده من المنتجات النفطية من المتوقع أن تتراجع بنحو 2,5٪ في 2017 مع تصاعد وتيرة العمل في برنامج ضخم لتحديث المصافي يهدف إلى تحسين جودة الوقود.

وفي تصريحات سمحت الوزارة بنشرها امس، قال مولودتسوف إن بلاده ستضخ 277 مليون طن من المنتجات النفطية في 2016 وإن هذا الحجم سينخفض إلى نحو 270 مليون طن من أنواع الوقود الأعلى جودة في 2017.

وأضاف أنه من المتوقع أن يصل حجم إنتاج البنزين في 2017 إلى 39,8 مليون في حين سيتجاوز إنتاج وقود الديزل 70 مليون طن.

وقد يتقلص إنتاج زيت الوقود بأكثر من مليوني طن بسبب زيادة في رسوم التصدير اعتباراً من الأول من يناير 2017.

تجديد الترخيص لشركتين وانتهاؤه لـ 6 شركات
«هيئة الأسواق» تستكمل توفيق أوضاع شركات الاستثمار

استكملت هيئة أسواق المال توفيق أوضاع كل شركات الاستثمار المسجلة لدى بنك الكويت المركزي وفقا للمادة رقم 162 من قانون اسواق المال، وذلك من خلال إصدار قرار بشأن الترخيص لشركات الاستثمار التي قامت بتوفيق أوضاعها وفقا للقانون.

ووافقت هيئة أسواق المال على الترخيص لشركة المنار للتمويل والإجارة بمزاولة نشاط مراقب الاستثمار، وكذلك شركة التسهيلات التجارية على مزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار، والتي قامت بتوفيق أوضاعها وفق مقتضيات القانون، وتكون مدة الترخيص للشركات المشار إليها 3 سنوات، تبدأ من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة، وذلك بعد أداء الرسم الواجب عنه عند الترخيص للأنشطة المضافة لأغراض الشركة.

وتلتزم الشركات المذكورة بأداء الرسم عند تجديد الترخيص لأي فترة أخرى طبقا لقانون الهيئة وتعديلاته وقرارات وتعليمات الهيئة.

كما قرر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال انتهاء ترخيص شركات المستثمر الدولي، وسبائك للإجارة والاستثمار، وموارد المتحدة للاستثمار، ومجموعة كابيتال المتحدة للاستثمار، وعنان للتمويل العقاري، والرتاج للاستثمار، وذلك دون ترتيب أوضاعها وفقا للقانون، على أن تظل يد هذه الشركات حارسة وأمينة على أموال العملاء إلى حين تسليمها لهم أو من له صلة في مسكها أو إدارتها أو حفظها.

رأي

زكريا التهامي ـ كاتب متخصص في الاتصالات

سحابة اقتصاد التطبيقات.. لم تمر من هنا بعد!

تحدثت تقارير مختلفة عن مخططات شركة آبل لدخول عالم الإنتاج التلفزيوني..، وبالفعل لم تنتظر آبل كثيرا لمعرفة مدى صحة هذه التوقعات، حيث خرجت بتصريحات رسمية لتؤكد فيها أنها تستعد لإطلاق مشروعها التلفزيوني الأول..، والذي ستركز فيه على «اقتصاد التطبيقات».

واتخذت ابل خطوات جدية في مشروعها الجديد، حين بدأت بقبول طلبات عبر الإنترنت للاشتراك في أول سلسلة تلفزيونية واقعية من إنتاجها، تحمل اسم كوكب التطبيقات «Planet of the Apps»، والتي تسلط الضوء فيها على مطوري التطبيقات.

مشروع آبل الذي سيبحث عن كيف سيقوم متجر التطبيقات بتحويل الأفكار الرائعة لأشياء يتم تصميمها؟ ـ وفقا لبيانها ـ أخذنا إلى قائمة من المفاهيم الجديدة في قطاع الأعمال، فبعد أن أجبرت التقنية الحديثة الأسواق أن تعيد مفاهيم الأعمال، فإن شبكة الإنترنت تستقبل الآن مفهوم اقتصاد التطبيقات، وهذا المفهوم هو البيدق الرئيسي الآن لصفقات البيع والشراء على سطح الشبكة.

لقد فرض اقتصاد التطبيقات واقعا جديدا في قطاع الأعمال، فالأجهزة الذكية لم تعد عنصر الجذب الوحيد لاهتمامات الباحثين عن تنمية أعمالهم، إنما ستتشارك معها التطبيقات لتأخذ المساحة الأكبر على مائدة التسويق والدعاية.

تظهر دراسة لإحدى المؤسسات العالمية المتخصصة في المجالات البحثية وهي مؤسسة «غاتنر»، بأن حجم صناعة التطبيقات على متاجر الشركات العالمية تضاعف في العام 2015 ليصل إلى 45 مليار دولار، بينما تظهر دراسة عالمية أخرى بأن صناعة الألعاب الرقمية سجلت قرابة 93 مليار دولار منها 13 مليارا للألعاب الرقمية على الهواتف الذكية.

قابل هذا النمو المخيف على المتاجر الإلكترونية عمليات تحميل لهذه التطبيقات وصل عددها 180 مليار تطبيق في العام 2015، هذا العدد ولد إيرادات بقيمة 45 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع عمليات التحميل إلى 272 مليار عملية بحلول العام 2017، وتوليد إيرادات بقيمة 77 مليار دولار.

إن نسبة 93٪ من متاجر تنزيل التطبيقات، هي تطبيقات مجانية يعتمد مطوروها في المقام الأول على عمليات الشراء التي تتم من داخل التطبيقات (55٪ من التطبيقات) والإعلانات (42,5٪ من التطبيقات)..، الكويت حالها كحال الأسواق العربية في ضعف صناعة التطبيقات، وان كانت تأتي في مقدمة قائمة الدول العربية الأكثر استخداما للإنترنت، ولا شك أن هذه الصناعة المليارية كما يحلو الخبراء أن يسموها، نظرا لمكاسبها وعوائدها التي تقدر بالمليارات على مستوى العالم، تعتبر من الميادين الخصبة التي من الممكن أن يبدع فيها الشباب الشغوف بمنصات التكنولوجيا.

إن بحث احتياجات السوق، وتغطية الجوانب الناقصة في الحياة بصفة عامة، أو توفير أدوات تسهل من إدارة الأعمال من على شاشة الهاتف النقال، أو من على سطح الحواسيب اللوحية، يعتبر الكود السحري لنجاح التطبيقات التكنولوجية، حيث ان ضرورة توافر الحد الأدنى من الاحتياجات في ايقاع حياتنا أو انجاز أعمالنا هو أساس فكرة إنشاء التطبيق ونشره في المتاجر العالمية.

تكنولوجيا المعلومات من أكثر المجالات الجاذبة للمبدعين الذين يبحثون عن فرص الأعمال الحرة، ولأن شبكة الانترنت تقدم أكبر مساحة لهؤلاء المبدعين، فقد أصبحنا نرى يوما بعد يوم المزيد من هذه الإبداعات على المتاجر العالمية، في حجم وكم ونوعية التطبيقات، التي تتناول كافة أوجه الحياة، فهي بمنزلة الجسر غير المرئي الذي يربط بين احتياجاتنا العملية والاجتماعية.

ولنا أن نتخيل أن الفضل الأكبر لوجود هذا الكم الهائل من التطبيقات يعود الى الشباب، حيث أبرزت آخر الإحصاءات العالمية أن فئة الشباب تمثل الكتلة الأكبر من جسم صناعة التطبيقات على مستوى العالم..، وإن كانت المنطقة العربية تمتلك الكتلة الحرجة من هذه العقول الشابة لضمان استدامة الابتكار، فإنها تنتظر الرياح التي تحرك سحابة اقتصاد التطبيقات حتى تمر من هنا.